العربية: رؤية من أجل حياة الشعب الأسود

مطالب سياسات عامة من أجل القوة، الحرية و العدالة للشعب الأسود

ميثاق

الإنسانية و الكرامة السوداء تتطلب إرادة وقوة سوداء. بالرغم من الاستغلال المستمر والاضطهاد المتواصل ضد شعب السود في الولايات المتحدة، يلعب هذا الشعب، بجرأة و براعة، دور القوة الدافعة في مطالبة هذه البلاد بتطبيق المبادئ تتبناه باللسان فقط. في السنوات الأخيرة نزلنا إلى الشوارع، أطلقنا حملات واسعة النطاق و أثرنا على الانتخابات و لكن قادتنا المنتخبين قصروا عن التجاوب مع لمالي حركتنا العادلة.

لن ننتظر بعد.

نظرا لتواصل العنف ضد شعب السود في الولايات المتحدة، تجمعت أكثر من خمسين (٥٠) منظمة ممثلة لآلاف الناس من شعب السود من جميع أنحاء البلد لتطرح رؤية حيوية و برنامجا هادفا. تترسخ جذورنا في الشعوب السوداء و يتمحور نضالنا حولها، و لكننا ندرك تماما أنه لا بد للنضال المشترك بين جميع الشعوب المضطهدة؛ فالتحرر الشامل لن يأتي إلا من جهودنا المشتركة.

نؤمن بإبراز تجارب و قيادة الفئات الأكثر تهميشا ضمن جاليات السود بمن فيهم، على سبيل المثال لا الحصر، أعضاء شعبنا الأسود من النساء، و الكوير، و المتحولون/متحولات جنسيا، واللواتي والذين لا يخضعن/يخضعون لتعريف الأنواع الجنسية السائدة وأحرار الجنس الذين لا يخضعن/يخضعون لشروط الميول الجنسي السائدة، المسلمين، الأسرى والأسيرات و كل من ذاق تجربة الأسر، الفقراء بالمال و العمال و العاملات، ذوي الإعاقات، واللاجئات واللاجئين خصوصا أولئك من هم دون وثائق إقامة. نتعمد إعلاء أصوات كل من يعاني من عنف الدولة والعنف المستند على الجنس الذي تتعرض له النساء السود، واللواتي والذين لا يخضعن/يخضعون لتعريف الأنواع الجنسية السائدة وأحرار الجنس الذين لا يخضعن/ يخضعون لشروط الميول الجنسي السائدة من الشعب الأسود. لن يكون حرا الشعب الأسود دون تركيز النضال من أجل المهمشين. لبناء عالم يحترم و يعترف بإنسانية و كرامة كل البشر، علينا بذل الجهود لبناء و نشر برنامجا تحريريا مشتركا.

يركز هذا الميثاق على سياسات محلية خاصة بالولايات المتحدة رغم إدراكنا أن أنظمة السلطة الذكورية، والرأسمالية الاستغلالية و العسكرة و الفوقية العرقية/هيمنة البيض لا حدود لها. لذا نعلن تضامننا مع شعوب العالم و نضالاتها ضد الدمار الناتج عن الرأسمالية الدولية و التمييز العنصري ضد السود، والتغيير المناخي الذي من صنع البشر، والحرب، والاستغلال. كما و نقف مع ذوي الجذور الافريقية في العالم اجمع في نضالهم المستديم والمطالبة بالتعويضات عن الأذى - ماضيا و حاضرا- الناتج عن الاستعمار و

الاستعباد. هذا و نؤكد ونكرم حقوق و نضالات الشعوب الأصلية-- أصحاب الأرض الأصليين-- من أجل حقهم في الأرض و تقرير المصير.

قمنا بتأليف هذا الميثاق لصياغة طموحات الشعب الأسود و دعم نضاله في الولايات المتحدة. ونطرح هنا رؤية واضحة للعالم الذي نصبوا إليه، خصوصا لمن يدعون أنهم حلفاؤنا لكي يساعدونا على بناء هذا العالم. هذا ونعتزم اختراق الأجواء السياسية. نرفض حلولاً زائفة و نؤمن بقدرتنا على قلب الأنظمة القائمة: أنظمة تولي الربح على البشر و تكتم أنفاس الأغلبية منا.

معا، نطالب بإنهاء الحروب ضد شعوب السود. كما ونطالب الحكومة (الأمريكية) بمعالجة الأذى الذي ألحقته بالشعب الأسود --ماضيا و حاضرا-- و ذلك عن طريق التعويضات و الاستثمارات بعيدة المدى. كما ونطالب ايضا بسحب الدعم المالي من المؤسسات والأنظمة التي تعاملنا وكأننا مجرمون و تزجنا بالسجون.

يطرح هذا الميثاق رؤية لعالم مختلف جذريا عن عالمنا هذا، لكننا ندرك أيضا بضرورة وجود سياسات تعنى فورا بمعاناة الشعب الأسود. رغم أن السياسات المطروحة هنا لا تؤدي إلى حلول جذرية، فهي ضرورية للتعامل مع الظروف المادية الحالية التي يعيش فيها شعبنا و ستمكننا من تحقيق مطالبنا و بناء العالم الذي نستحق.

بينما ندرك محالة ترجمة كل الاحتياجات والرؤى الجماعية إلى سياسات عامة، علينا أن نفهم أن تغيير السياسات العامة القائمة تكتيكا ضروريا لدفع مسيرتنا باتجاه العالم الذي نتصوره. لقد تجمعنا في هذه اللحظة التاريخية لأننا نؤمن أنه حان الأوان لتجديد العهد. نحلم ونجد من أجل تحررنا و نطرح في هذا الميثاق اجزاءا من رؤيتنا الجماعية. تبين الروابط الإلكترونية في هذه الوثيقة الخطوات الأساسية والخطوط العريضة لتحقيق رؤيتنا. اما موجز السياسات الستة المطروحة هنا فهي امتدادا لبعض الأفكار النضالية المتميزة التي أنتجها شعبنا الأسود عبر التاريخ و تشيد بالجهود الشجاعة والبناءة التي يبذلها شعبنا. نكمل من خلال هذا الميثاق التراث النضالي لأسلافنا بالمطالبة بالتعويضات، بحقنا كشعب اسود في تقرير المصير والسيطرة المجتمعية. هذا و نعيد صياغة مطالب حركات محلية تناضل من أجل العدالة الإنجابية، الشفاء الكامل، المصالحة، وإنهاء العنف ضد جميع أعضاء الشعب الأسود بمختلف التوجهات الجنسية.

إنهاء الحرب ضد شعب السود

نطالب بإنهاء الحرب ضد شعب السود. منذ نشأتها، تشن هذه البلد حروب معلنة وخفية ضد مجتمعاتنا. نطالب بإنهاء التجريم، التسجين، والقتل الذي يتعرض له شعبنا. هذا يتضمن:

1- إنهاء فوري لتجريم الشبان و الشابات السود و تجريدهم من الإنسانية الشباب في شتى المجالات المجتمعية والأنظمة بما في ذلك، على سبيل المثال وليس الحصر، نظام التعليم، نظام العدل ، وكالات الخدمات الاجتماعية ، والإعلام والثقافة الشعبية. ويشمل ذلك إلغاء سياسات "اللا تهاون" في المدارس واعتقالات الطلبة، إخراج الشرطة من المدارس، وتحويل الميزانية المخصصة للشرطة في المدارس والممارسات العقابية ضد الطلبة لدعم خدمات إصلاحية.

2- إنهاء/اجتثاث عقوبة الإعدام.

3- إنهاء الكفالة المالية، الغرامات الإلزامية، رسوم المحكمة العامة و الإضافية، و إجراءات المحكمة "بتمويل المدعى عليه."

4- إنهاء استخدام التاريخ الإجرامي الماضي لتحديد الأهلية للحصول على السكن، التعليم، التراخيص، التصويت، القروض، العمالة، وغيرها من الخدمات والاحتياجات.

5- إنهاء الحرب ضد المهاجرين السود بما في ذلك إلغاء جميع قوانين الجريمة والهجرة المروعة التي سنت عَام 1996، إلغاء جميع إجراءات الترحيل، واعتقال المهاجرين، إيقاف غارات دائرة الهجرة والجمارك (ICE)، وإنهاء التمثيل القانوني الإجباري في محاكم الهجرة.

6- إنهاء الحرب ضد أعضاء الشعب الأسود ممن لا يخضع لتعريف الأنواع الجنسية السائدة ابتداءا بشملهم بقوانين حماية الحقوق المدنية المناهضة للتمييز لضمان حقوقهم الكاملة في العمل، الصحة، السكن، والتعليم.

7- إنهاء ممارسات وسياسات المراقبة الجماعية التي تتعرض لها مجتمعات السود، ونهاية استخدام التكنولوجيات التي تجرم وتستهدف مجتمعاتنا (بما في ذلك IMSI catchers، طائرات بدون طيار، وكاميرات الجسم، وبرمجيات الشرطة التنبؤية).

8- إنهاء عسكرة القوات المسؤولة عن تطبيق القانون، بما في ذلك القوات المتواجدة في حرم المدارس والجامعات.

9- إنهاء فوري لخصخصة أجهزة الشرطة والسجون والمعتقلات، ومنفذي سياسات وقف التنفيذ الإفراج المشروط، والغذاء، والهاتف وجميع الخدمات المتعلقة في العدالة الجنائية.

10- حتى نحقق عالم بدون أقفاص تسجنون شعبنا، نطالب بتحسين فوري في و من ثم اغلاق السجون العامة، مراكز الاعتقال، مراكز احتجاز الشباب والسجون كما نعرفها. وهذا يشمل نهاية السجن الانفرادي، نهاية تكبيل النساء الحوامل، وتوفير رعاية صحية عالية الجودة، واتخاذ تدابير فعالة لتلبية احتياجات شبابنا و عائلاتنا من الشعب الأسود بمختلف التوجهات الجنسية: كوير، و المتحولون/متحولات جنسيا، واللواتي والذين لا يخضعن/يخضعون لتعريف الأنواع الجنسية السائدة وأحرار الجنس الذين لا يخضعن/يخضعون لشروط الميول الجنسي السائدة.

التّعويضات

نطالب بالتّعويضات عن الأضرار السّابقة والمستمرّة، فعلى الحكومة والشركات المسؤولة والمؤسسات الأخرى المستفيدة من الأضرار التي لحقت بالشعب الأسود - ابتداءا بالاستعمار وحتّى العبودية، مروراً بحرمان الشعب الأسود من الطعام والمسكن عن طريق سياسات تمييزية عنصرية، ووصولاً إلى سياسة الحبس الجماعيّ والمراقبة - عليها جميعاً إصلاح هذه الأضرار، من خلال التّعويضات في المجالات التّالية:

1- تعويضات عن حرمان الشعب الأسود منهجيا من فرص تعليميّة بجودةٍ عالية، تحتّم ضمان التّعليم المجاني والكامل مدى الحياة لجميع أفراد الشعب الأسود، بمَن فيهم غير الموثّقين قانونياً، والسّجناء الحاليين والسّابقين. ويقتضي هذا توفير الانتساب المجّاني والمفتوح لأفراد شعب السّود للجامعات والكليَّات العامّة، والتّعليم التطبيقي بما في ذلك الدراسات التكنولوجية، والتّجارية، والزراعية، وتوفير برامج دعم تعليميّة، وإعفاء الطّلاب من القروض بأثرٍ رجعي، وتقديم برامج دعم للتّعلّم مدى الحياة.

2- تعويضات عن عدم الاستثمار في مجتمعاتنا، والتمييز العنصري، والاستغلال المتواصل ضد شعبنا وذلك من خلال ضمان حدٍّ أدنى ولائق للدخل لجميع أفراد شعب السّود، والتّأكيد الصّريح على ذلك في لوائح الشركات.

3- تعويضات عن الثّروات المنتزعة من مجتمعاتنا، والتي سلبت من خلال الاستعباد، العنصريّة البيئيّة، والفصل العنصريّ في توفير الغذاء، والتَّمييز في مجال الإسكان الرأسمالية ذات الطابع العنصري. و يتحتم على الشركات والحكومة دفع هذه التعويضات، والحرص على مداواة الجروح النفسيّة والجسديّة المستمرَّة لشعبنا، وضمان حصولنا على وتحكّمنا بموارد الغذاء والأرض والمسكن.

4- تعويضات عن الاستغلال الثّقافي والتّعليمي ضد مجتمعنا، بل واجتثاثه وتغييبه، وذلك من خلال فرض مناهجَ تعليميّة إلزاميّة في المدارس العامّة، تسعى لتقديم معالجةٍ نقديّة للتّأثيرات السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة نتيجة الاستعمار والاستعباد. كما ينبغي تمويل جهود لدعم، وبناء، وحماية، وترميم الثروات الثقافية لشعب السود، والأماكن المقدّسة عندنا بشكلٍ يضمن الاعتراف بنضالنا و انتصاراتنا الجماعية، و تكريمها.

5- سنّ قوانين على المستوى الفيدرالي، وداخل الولايات المختلفة لمطالبة الولايات المتّحدة بالاعتراف بالتّبعات الدائمة للاستعباد، وإنشاء وتنفيذ خطّة عمل لمعالجة هذه التّبعات. يتطلّب ذلك السنّ الفوري لقانون "تفويض دراسة مقترحات لتعويض الأميركيين الأفارقة" أو نصوص قانونية منبثقة عنه، للمطالبة بالتّعويضات وتصحيح الأضرار.

الاستثمار والمقاطعة

نطالب الاستثمار في مجال التعليم والصحة وسلامة شعب السود، بدلاً من الإستثمار في تجريم ،حبس، وإيذاء أفراد شعبنا السود. نريد الإستثمار في مجتمعات السود كما تحددها هذه المجتمعات، وسحب الإستثمارات من كل الجهات الاستغلالية، بما في ذلك السجون، صناعات البترول، الشرطة، وشركات أنظمة المراقبة والتجسس الإلكترونية ، وكافة الشركات الاستغلالية. وهذا يتضمن:

1- إعادة تخصيص الأموال على جميع مستويات الحكم: الفدرالي والولاياتي والمحلي من ميزانية الشرطة والتسجين (JAG, COPS, VOCA) وتخصيصها لإستراتيجيات السلامة المجتمعية على المدى الطويل، مثل التعليم وبرامج إعادة البناء الإجتماعي التصالحي المحلي العادل، وبرامج التوظيف.

2- إسقاط التهم بأثر رجعي، والإفراج الفوري، وشطب السجل الجنائي تلقائياً من جميع الجرائم المتعلقة بالمخدرات والدعارة، وتعويض المتضررين من التأثير المدمر الناتج عن "الحرب ضد المخدرات" وتجريم الدعارة. ويقتضي ذلك إعادة استثمار الدخل والمدخرات الناتجة في خدمات إعادة البناء الإجتماعي التصالحي المحلي، والصحة النفسية وخدمات وبرامج العمل، والبرامج الأخرى التي تدعم ضحايا تجارة الجنس والمخدرات.

3- الرعاية الصحية الشاملة الحقيقية العادلة والمنصفة بما في ذلك: مراكز صحية شاملة في أماكن قريبة من المستهلكين، خدمات ملائمة ثقافياً لجميع الناس، الخدمات الخاصة لأفراد شعبنا كوير، و المتحولون/ متحولات جنسيا، واللواتي والذين لا يخضعن/يخضعون لتعريف الأنواع الجنسية السائدة وأحرار الجنس الذين لا يخضعن/يخضعون لشروط الميول الجنسي السائدة. على أن تضمن هذه الخدمات حرية مطلقة لتحكم الأشخاص الجسدي الكامل، و ايضا خدمات الإنجاب الكاملة، خدمات الصحة النفسية، توفير إجازة مدفوعة الأجر للوالدين، ورعاية شاملة ذات الجودة للأطفال والمسنين.

4- الحق الدستوري على مستوى الدولة الفدرالية للحصول على التعليم الممول بالكامل والذي يتضمن صياغة واضحة للحق في: التعليم المجاني للجميع، حماية خاصة للطالبات و الطلاب الكوير و المتحولات و المتحولين جنسيا. والحق في الخدمات الشاملة، وخدمات الأخصائيين الاجتماعيين، والخدمات الصحية المجانية (بما في ذلك الحكم الذاتي الجسدي التناسلي)، مناهج تعليمية تعزز وتحترم احتياجات الطلاب المادية والثقافية و حقهم في والنشاط البدني والترفيه، والغذاء العالي الجودة، ورعاية الأطفال المجانية، والحرية من التفتيش أو المصادرة أو الاعتقال غير المبرر.

5- سحب الإستثمارات من الصناعات الدولية للبترول، والاستثمار في المجتمع المحلي لايجاد حلول الطاقة المستدامة.
6- التخفيض الجذري في النفقات العسكرية وإعادة تخصيص هذه الأموال للإستثمار في البنية التحتية المحلية ورفاهية المجتمع.

عدالة اقتصادية

نطالب بالعدالة الاقتصادية للجميع، وإعادة بناء النظام الاقتصادي يكفل حق شعب السود بالتملك الجماعي، وليس فقط الاستهلاك. وذلك يتضمن:

1- إعادة بناء هيكلة النظام الضريبي بشكل تقدمي على الصعيد المحلي والولاياتي الفيدرالي حيث يضمن إعادة توزيع الثروة بشكل جذري وقابل للاستمرار.

2- برامج خلق فرص عمل على مستوى الولاية والحكومة الفيدرالية، تستهدف أبناء شعب السود الأكثر تهميشا، وتعويض أولئك المنضوين في اقتصاد توفير الرعاية. تلتزم برامج التوظيف بتوفير أجور عادلة و لائقة لضمان حياة كريمة وتشجع على تأمين الدعم لمراكز العمال المحلية والنقابات وصغار المصالح المملوكة من قبل أشخاص سود مسؤولين أمام مجتمعهم المحلي.

3- الحق بالأراضي المستصلحة، بالهواء النظيف، بالمياه النظيفة، بحق السكن، ووضع حد لعملية الخصخصة الاستغلالية للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأرض والمياه. نسعى لبناء نظام ديمقراطي للتحكم بكيفية المحافظة على مواردنا، واستعمالها وتوزيعها بما يضمن احترام حقوق أفراد عائلتنا الكبيرة من الشعوب الأصلية-- أصحاب الأرض الأصليين.

4- حق العمال بتنظيم شؤونهم النقابية في القطاعين الخاص والعام ، وخصوصا في وظائف "إقتصاد تحت الطلب".

5- إعادة تفعيل قانون "غلاس- ستيغل" المناط بتحجيم المصارف الكبيرة، ودعوة إدارة "اتحاد الاعتمادات الوطنية" ووزارة الخزينة لتغيير سياساتها وممارساتها فيما يخص التشريع ، سياسة الإفصاح، وسياسة اندماج المصارف بما يسمح بتأسيس واستمرارية عمل مصارف مملوكة من أشخاص سود، اتحادات اعتمادية صغيرة ومحلية، شركات تأمين و غيرها من المؤسسات المالية.

6- إلغاء اتفاقية "الشراكة العابرة للمحيط الهادئ" وإعادة التفاوض بشأن جميع اتفاقيات التجارة لإعطاء الأولوية لحقوق العمال والمجتمعات المحلية.

7- دعم التطوير التعاوني أو شبكات الاقتصاد ذات البعد الاجتماعي في داخل المجتمعات المحلية السوداء وفيما بينها على صعيد العالم، عن طريق التحفيز الضريبي، والقروض وتسخير الموارد الحكومية. كل المساعدات الساعية إلى هذا الهدف و التي تأخذ أشكال الهبات، والقروض والعقود، يجب أن تذهب مباشرة الى منظمات وشبكات بقيادة او بدعم من مختلف فئات شعبنا و تصرف حسب قرارهم.

8 - الدعم المالي لمؤسسات بديلة يملكها أشخاص من شعب السود، بما في ذلك سياسات دعم الأسعار، فوائد مصرفية مخفضة، قروض فيدرالية بدون فوائد او قروض مكفولة حكوميا بفوائد مخفضة للتشجيع على تأسيس تعاونيات (غذائية،سكنية،...ألخ)، أوقاف أراضي، وبنى تحتية لقطاع صحي يتجاوب ثقافيا مع، ويلبي الحاجات الجماعية لمجتمعاتنا.

9- الحماية للعاملين في قطاعات غير منظمة بشكل كافٍ، مثل العمالة المنزلية، العمال الزراعيين، والعمال الذين يعتمدون على الإكراميات (البخشيش) ، وتوفير الحماية للعمال- ومنهم الكثيرون من النساء السود والمسجونين- المستغلين الذين لا يتمتعون بحماية كافية. يتضمن ذلك تشريع فوري، على مستوى الولاية والحكومة الفيدرالية، لاقتراح "قانون حقوق العمالة المنزلية" وتغطية المساجين بحقوق حماية العمال.

التحكم المجتمعي

نطالب بعالم يكون فيه لأكثر الناس تضررا القدرة على التحكم بما يلي: سن القوانين، المؤسسات، والسياسات التي يفترض بها أن تقوم على خدمتنا- من مدارسنا إلى الميزانيات المحلية، الاقتصادات، دوائر الشرطة، الأراضي- بما يضمن احترام حقوق وتاريخ أفراد عائلتنا من الشعوب الأصلية-أصحاب الأرض الأصليين- وذلك يتضمن :

1- تحكم مجتمعي ديمقراطي مباشر بهيئات تطبيق القانون على الصعيد المحلي، الولاياتي، و الفيدرالي، للتأكيد على حق المجتمعات المحلية الأكثر تضررا من ممارسات الشرطة الهدامة، بتوظيف وإنهاء خدمة أفراد الشرطة، تحديد إجراءات العقوبة بحقهم، تحديد الميزانيات والسياسات، والحق بالحصول على معلومات وبيانات هيئات الشرطة ذات الصلة.

2 - وقف عملية خصخصة التعليم الرسمي وتحكم مجتمعي حقيقي بواسطة لجان من الأهالي، الطلاب، وناشطي المجتمع المدني المهتمين بشؤون التعليم، بما في ذلك مجالس مدارس منتخبة ديمقراطيا، وتحكم مجتمعي بإرساء المناهج التعليمية، بتوظيف و إنهاء خدمة موظفي المدارس والسياسات التأديبية.
3- إشراك المجتمع المحلي بعملية إرساء الميزانيات على الصعيد المحلي، والولاياتي، والفدرالي.

السلطة السياسيَّة

نطالب بسلطة سياسية مستقلة لشعب السود، وبحقّ تقرير المصير لشعب السود في كافة مناحي المجتمع، ونرتئي إعادة بناء المنظومة السياسيّة الحاليّة في الولايات المتّحدة، من أجل خلق ديمقراطية حقيقية، يتمكّن فيها شعب السود وجميع المهمّشين من ممارسة سلطةٍ سياسية كاملة، وبشكلٍ ناجع. ويتضمن هذا المطلب ما يلي:

1- وضع حدّ لتجريم النّشاط السياسي لشعب السود، والإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين والكفّ عن قمع الأحزاب السياسية.

2- التّمويل الحكومي للانتخابات، وإنهاء سياسة التّحكم بالأموال من خلال إنهاء دور اللّجان السياسيّة الكبرى لضخّ الأموال المعروفة باسم "سوبر باكس"، والتّخلص من التّبرعات غير المراقبة التي تقدّمها الشركات الكبرى.

3- حماية الانتخابات، وتوسيع رقعتها، ومنح حقّ التّصويت للجميع، كما يتوجّب توفير الإتاحة الكاملة، وضمان وحماية حقّ التّصويت للجميع، من خلال التسجيل المتساوي لجميع الناخبين، وتسجيل أوّلي لمَن بلغوا السّادسة عشرة من عمرهم وتسجيل تلقائي للنّاخبين. كما يتمّ تسجيل النّاخبين في اليوم نفسه، وتحويل يوم الانتخابات إلى يوم عطلة، مع ضمان حقّ التّصويت للسجناء الحاليين والسابقين وأماكن اقتراع محلّية وداخل الولاية للأشخاص غير الموثَّقين قانونياً، ومنع أي قانون يقوّض حقّ الاقتراع.

4 - إتاحة التكنولوجيا للجميع، بما في ذلك ضمان حياديّة شبكة الإنترنت، وإتاحتها أمام الجميع بدون تمييز، وضمان تمثيل كامل للجميع.

5 - توفير الحماية وزيادة التّمويل للمؤسسات السّوداء، بما فيها الجامعات والكليّات التي اختصّت تاريخياً بتعليم الطّلاب السّود، ووسائل الإعلام ذات الأغلبية السّوداء بالإضافة إلى المنتديات الثقافيّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة السّوداء.

معاداة السود يضع مجلس دمقرطة التعليم تعريفًا لمعاداة السود بأنها تكوين ذو شقين يجرد كل منهما أصحاب البشرة السوداء من القيمة, بينما يهمش بشكل منهجي أصحاب البشرة السوداء وقضاياهم. والشكل الأول لمعاداة السود هو العنصرية المعلنة. فالمجتمع يربط بين التعليقات الغير صائبة سياسياً وبين طبيعة العنصرية المعلنة ضد السود. ويختفي وراء هذه العنصرية ضد السود تلك العنصرية الخفية, وهي بناء من العنصرية المنهجة يقطع سلفًا بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للسود في هذا البلد. ويبقى هذا البناء ثابتًا من خلال السياسات والمؤسسات والأيديولوجيات المعادية للسود.

والشكل الثاني لمعاداة السود هو التجاهل الغير أخلاقي للمؤسسات والسياسات المعادية للسود. وينشأ هذا التجاهل نتيجة للمميزات المترتبة على الطبقة الاجتماعية, أو العرق, أو النوع, والتي يحصل عليها بعض الأفراد نتيجة للمؤسسات والسياسات المعادية للسود. وهذا الشكل من معاداة السود يحميه الشكل الأول من العنصرية المعلنة.

العنصرية ضد السود مصطلح يستخدم ليصف بشكل خاص الشكل المتفرد للتمييز ضد السود, وصور العنف والإيذاء التي تفرض على أصحاب البشرة السوداء وتؤثر فيهم على وجه التحديد.

أسود البشرة يُعَرف الشخص الأسود بأنه الشخص الذي تنطبق عليه صفات سواد البشرة وموطن أجداده الأصلي هو أفريقيا في الفترة ما قبل الاستعمار. (أيًا كان مكانها في أرض الشتات – فيما عدا الادعاءات التصنيفية حول أحفاد الحفرية (Dinknesh) (المعروفة أيضًا باسم لوسي).

الرأسمالية/ معـــــاداة الرأسمالية نظام اقتصادي يتم فيه إنتاج المنتجات وتوزيعها من أجل الربح, مستخدمًا في ذلك السلع ذات الملكية الخاصة والعمالة مدفوعة الأجر. ويؤكد العديد من مناصري حقوق المرأة على ضرورة نقد الرأسمالية لفهم طبيعة عدم المساواة بشكل كامل، ولا سيما مع إعادة بناء الاقتصاد العالمي على فكرة الرأسمالية والتي تعكس مبدءًا بعينه يحتفي بامتلاك الفرد للثروة وبتراكمها بأقل تكلفة للمستثمر دون النظر للتكلفة الاجتماعية وللاستغلال.

اقـــتـــصـــاد الرعاية اقتصاد غير مدفوع الأجر ويطلق عليه أحيانًا القطاع "المنزلي"، أو "قطاع الإنجاب", أو "التكاثر الاجتماعي". وتقوم فيه المرأة بأغلب العمل للحفاظ على القوى العاملة والإبقاء على نظام الإطار الاجتماعي-وهما خدمتان حيويتان للحكومة والاقتصاد التجاري. ويقوم اقتصاد الرعاية بإنتاج الأسرة وإعادة إنتاجها, كما يوفر السلع الموجهة للمجتمع المحلي والخدمات مثل الرعاية الصحية, ورعاية الطفل, والتعليم وما شابه, كجزء من عملية رعاية الأفراد, وغالبًا ما يكون ذلك خارج إطار اقتصاد المال. ويعتمد اقتصاد الرعاية في أغلبه على العاملين من النساء. وعادة ما يتم استبعاد قيمة اقتصاد الرعاية من الإحصاءات الاقتصادية الرسمية, وهو ما يجعل من الصعب تقييم تأثير الميزانية على النوع والقرارات السياسية التي تتناول هذا القطاع. وغالبًا ما يكون العمل في اقتصاد الرعاية غير مدفوع الأجر, على الرغم من أنه غالبً ما يكون مدعومًا بمدفوعات من الحكومة. وفي المقابل, فإن العبء الملقى على عاتق المرأة في العمل الغير مدفوع الأجر ضمن اقتصاد الرعاية يزيد بصورة ملموسة مع أي اقتطاعات تجريها الحكومة في البرامج الاجتماعية, أو أي نقص يلحق بتمويل توفير الخدمات ومرافق البنية التحتية الأساسية, وغيرها من مجالات الحاجات الأساسية. قاموس بناء الحركة النسوية.

الاستعمار علاقة قائمة على القوة تقوم فيها دولة خارجية (المستعمر في هذه الحالة هو أوروبا والولايات المتحدة) بالتحكم المباشر في النظام السياسي والاقتصادي لدولة أخرى أو في الأشخاص (في برنامجنا سيتم التركيز على أصحاب البشرة السوداء). وعادة ما يتضمن ذلك وجود قوة عسكرية لسحق التمرد ومنع هجرة الأفراد من المستعمرة إلى دولة المستعمر (في هذه الحالة منع المهاجرين الأفارقة من الانتقال إلى الولايات المتحدة). وقد يحدث, أيضًا, الاستعمار داخل الحدود الجغرافية للدولة المستعمرة. ومثال على ذلك, يتواجد أصحاب البشرة السوداء في صورة مستعمرة داخلية ضمن حدود الولايات المتحدة.

سيطرة المجتمع تحدث سيطرة المجتمع عندما يقوم مجتمع ما - سواء تم تعريفه وفقًا للحدود الجغرافية أو ثقافيًا أو غير ذلك- بتوجيه المؤسسات والأعمال التجارية, وهو ما يؤثر على حياتهم وكيفية قيامهم بتلبية احتياجات المجتمع.
ففي جوهرها هي سيطرة المجتمع المحلي على الموضوعات ذات التأثير المباشر على حياتهم وأرضهم وأمنهم. ويقع ضمنيًا في هذا التعريف ذلك القول الواضح بأن السود يجب أن يقرروا ويتحكموا في معدل وشكل التغير وطريقة التغيير وصنع القرار على المستويات المحلية والإقليمية في الدولة والمستوى الوطني."

مقتبس من

http://www.bullinahahs.org.au/about-us/aboriginalcommunity-control/

إنهاء الاستعمار المقاومة النشطة ضد القوى الاستعمارية وتعديل ميزان القوى نحو اكتساب استقلالنا السياسي والاقتصادي والتعليمي والثقافي والنفسي. وتحدث هذه العملية على المستوى السياسي كما تنطبق أيضًا على هدم القمع الاستعماري ثقافيًا وسياسيًا وزراعيًا وتعليميًا.

التمييز العنصري في الطعام

هدم ممنهج لحق السود في تقرير مصيرهم، وذلك للسيطرة على طعامنا (بما في ذلك الأراضي وسرقة الموارد والتمييز). وهو -أيضًا- إحداث تشبع مفرط للأطعمة الضارة والتسوق ألافتراسي كما يتمثل في النظام الغذائي التمييزي الفج والذي تتحكم فيه الشركات، والذي يؤدي إلى معاناة مجتمعنا من أعلى معدلات لأمراض القلب السكر أكثر من أي وقت سابق. ويميل الكثيرون إلى استخدام مصطلح "صحاري الطعام" إلا أن التمييز العنصري في الطعام هو التعبير الأدق للتعبير عن ذلك النسق العنصري من صور عدم المساواة والتي يديم بقائها النظام الحالي.

عدالة الغذاء

عملية تقوم من خلالها المجتمعات الأكثر تأثرًا والأكثر عرضة لاستغلال نظامنا الزراعي الحالي -والذي هو نظام استخراجي يقع تحت سيطرة الشركات- بعمل تغيير لميزان القوة لإعادة تشكيل وإعادة تعريف وتوفير حلول محلية مرتبطة بالمجتمع، من أجل الوصول إلى أنواع الغذاء الآدمي والكافي والصحي والتحكم فيه. بالإضافة إلى تسهيل الوصول لذلك الغذاء دون التفرقة بين عرق وآخر, وأن يكون سليمًا من الناحية البيئية وعادلًا.

السيادة الغذائية إطار عام يتجاوز فكرة الوصول إلى الغذاء ليضمن حصول مجتمعاتنا على ما هو أكثر من حقها في ذلك، ألا وهو قدرة المجتمع على السيطرة على الغذاء بما في ذلك وسائل الإنتاج والتوزيع. فالسيادة الغذائية يترتب عليها الابتعاد عن النظام الزراعي الذي تديره الشركات، والتحرك نحو السيطرة على منظومات الغذاء الخاصة بنا. وهي أيضًا تعني حقنا في الحصول على طعام صحي يتم إنتاجه بطرق مستدامة لا تضر البيئة، بجانب الحق في تعريف أنظمة الغذاء وبالتالي التحكم فيها, وفي أنظمة الزراعة الخاصة بنا. فالانتقال من إطار فكري من الحقوق الحصرية إلى إطار من الحاكمية, يضع احتياجات كل عامل أو مستهلك في مراحل السلسلة الغذائية في المركز، وذلك بدلًا من متطلبات الشركة والأسواق.

الملونون من غير السود يُعَرف الشخص الملون غير الأسود بأنه شخص ملون (غير أبيض) ولكن لا تنطبق عليه مواصفات الشخص الأسود؛ فليس له جدود استوطنوا أفريقيا فيما قبل الاستعمار. وقد وضع هذا المصطلح ليوفر سياقًا أوسع لتوضيح أشكال الظلم المميزة والمتفردة الواقعة على السود, مع الاعتراف بمعاناة غيرهم من الملونين.

المؤسسات الأخرى عندما نشير إلى "المؤسسات الأخرى" في المطالبات بالتعويضات فنحن نتحدث عن المؤسسات الرئيسة مثل الكنائس والجامعات والمؤسسات الإنسانية التي جنت الأرباح باستخدام العمالة السوداء التي هي في موضع اتهام. لاحظ الفضيحة الأخيرة في جامعة جورج تاون

http://www.nytimes.com/2016/04/17/us/georgetown-university search-for slavedescendants.html

النظام الأبوي أحد نماذج تقسيم المجتمع إلى طبقات وعلاقات قائمة على السلطة في مجتمع ينحاز للرجل-وبخاصة الرجل الأبيض- ويمنحه حقوقًا وامتيازات أكثر من المرأة, بينما يقمع حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية والمالية والجنسية والإنسانية. وهي ترتبط بالنظام الاجتماعي والاقتصادي كالنظام الرأسمالي.
برنامج لبناء مستقبل السود
وهو نظام قائم على الجنس والنوع والهيمنة الذكورية المستبدة والتأكيد على تبعية المرأة, وهو ما يظهر داخل المجتمع الرأسمالي وبعض سماته. **مانينغ مارابل**

النشاط السياسي يُعرَف بأنه نشاط موجه نحو كل من التأسيس والتحكم في الحاكمية المحلية والقومية والدولية أو أحدهما.

السجناء السياسيين يُعرَف السجين السياسي بأنه شخص يسجن لمعارضته أو نقده أو مشاركته في أنشطة معارضة أو تتناقض بصورة مباشرة مع ممارسة الحكومة القائمة للسلطة والسيطرة على الأرض والشعب.

جبر الأضرار تقديم التعويض عن إلحاق الظلم -سواء أكان ذلك من قبل أشخاص أو شركات أو حكومة أو أي مؤسسة كبرى -عن طريق دفع المال أو التمكين من الأرض أو الإسكان أو الوظائف أو الرعاية الصحية أو النقل، أو حتى في المال والتجارة.
برنامج لبناء مستقبل السود والعمل في الأمم المتحدة مجموعة من الخبراء :إرسالية ميسيسيبي, انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب الولايات المتحدة,حقوق العمال, شهادة حقوق العمال والعدالة الاقتصادية.

الأعمال التجارية المسئولة/ المسائلة التجارية وضع يكون فيه العمل التجاري مقيدًا أو يقدم أصحاب العمل تفسيرًا لقراراتهم وأفعالهم. فتتطلب المسائلة التجارية الالتزام برؤية السود وغيرهم من المضطهدين وحقهم في تولى تقرير مصيرهم في المجالات التي يرى السود وغيرهم من المضطهدين أنها تؤثر على حياتهم بشكل مباشر. فيجب على الأعمال التجارية "المسئولة" أو "الخاضعة للمسائلة" أن تحقق ثلاثة معايير: توفير وظائف بحد أدنى للأجر للأفراد المقيمين في المجتمع؛ والالتزام بالمعايير الأخلاقية في توظيف العمالة والاستثمار؛ والتعامل مع العاملين والمستهلكين أو العملاء بكرامة واحترام؛ وتقديم المساهمات الخيرية بانتظام لدعم مجتمعات السود.

العدالة التصالحية نظرية للعدالة تؤكد على جبر الضرر الناتج عن الجريمة والصراع. وهي تضع القرار في أيدي هؤلاء الأكثر تضررًا من الجرائم، كما تعطي اهتمامًا متساويًا لكل من الضحية ومقترف الجريمة والمجتمع المحيط. فالهدف من العدالة التصالحية هو جبر الضرر، ومداواة العلاقات المتصدعة, ومعالجة الأسباب الكامنة وراء الجريمة. وهي أيضًا تؤكد على المسائلة الفردية والجماعية. فالجريمة والصراع يولدان الفرص لبناء المجتمع, ويزيدا من سلطة الشعب عند اعتماد الممارسات التصالحية.

العدالة التحويلية "نظرية وطريقة لتناول العنف تبحث عن الأمان والمسائلة دون الاعتماد على العزل والعقاب، أو عنف الدولة أو العنف المنهج، بما في ذلك عقوبة الحبس أو العمل الشرطي. وهي تتكون من ثلاث معتقدات أساسية: 1) الأهمية المتساوية لكل من العدالة الفردية والتحرير الجماعي، وهما يدعمان بعضهما البعض، ومتداخلان في جوهرهما- فإنجاز أحدهما لا يمكن تحقيقه دون إنجاز الأخرى؛ 2) يجب تغيير الظروف التي تسمح بحدوث العنف لتحقيق العدالة في الحالات الفردية للعنف. ولهذا, فإن العدالة التحويلية هي سياسة تحريرية, وهي أيضًا نهج يؤمن تحقيق العدالة. 3) استجابة الدولة والاستجابة المنهجية للعنف بما في ذلك النظام التشريعي الجنائي ومؤسسات رعاية الطفل، لم تفشل فقط في دعم العدالة الفردية والجماعية، بل إنها أيضًا تغاضت عن دوائر العنف وأدت إلى استمرارها.

فالعدالة التحويلية تسعى إلى توفير الأمن العاجل لضحايا العنف ومداواتهم على المدى الطويل وتعويضهم, بينما تضع مرتكبي العنف تحت طائلة المسائلة من قبل مجتمعاتهم وداخل إطار هذه المجتمعات. وتشمل المسائلة الوقف العاجل للانتهاكات, وتقديم تعهد بعدم الانخراط في أي منها في المستقبل, وتقديم التعويضات عن الانتهاكات السابقة. وتتطلب هذه المسائلة دعمًا مستمرًا, ومداواة تحويلية للأشخاص الذين تعرضوا للانتهاكات الجنسية". **الجيل 5**

فالهدف الرئيس من العدالة التحويلية هو جبر الضرر الحادث بقدر الإمكان. ومن الناحية المثالية فإن العدالة التحويلية تسعى إلى تحويل الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل. وفي أفضل صورها, تضع العدالة التحويلية سلطة الاستجابة للضرر في يد الأفراد الأكثر تعرضًا للضرر. فمؤسسات الدولة وسيطرة البيض لن تعد قادرة على التحكم وإملاء الاستجابات للأفعال التي تلحق الضرر. **المقاومة النقدية**